

للناشر السياسي

النزاع الإيطالي الفرنسي وموقف المستر تشمبرلين للدكتور يوسف هيكل

—•••••

لم تأت سياسة « تهدئة المخاطر » بما كان يتوخاه المستر تشمبرلين منها . بل إن هذه السياسة أكثرت المشاكل الأوروبية وعقدتها . فتجتاح المهرتلر في ميونيخ قاد ألمانيا إلى مهاجمة بريطانيا والتهكم بها ، وجعل الفهرر يسد العدة لتحقيق مبروغاته الواسعة في شرق أوروبا ؛ فنظم الخطر الألماني وتفاقم ...

أما إيطاليا فقد ازدادت تدخلًا في أسبانيا وازدادت جراءة وتجبعا ، فقامت تهاجم فرنسا مطالبة إياها بقسم من أملاكها . واشتدت مظاهرات هذه للطلاب تحولت إلى نزاع بين باريس وروما يهدد العالم بحرب ضروس . فإلى المطالب الإيطالية ؟ وماذا كان تأثيرها في فرنسا ؟ وهل تستند إلى حق صحيح ؟ وما هو موقف المستر تشمبرلين منها ؟

بينما كانت فرنسا آخذة في تحسين علاقاتها بجاراتها اللاتينية ، فمكنت سفيراً لها في روما ، واعترفت بالإمبراطورية الإيطالية ، جابهتها إيطاليا بمطالب جديدة فيها اعتداء على أملاك حكومة باريس ، وإهانة للجيش الفرنسي . وللهرب من مسؤولية ذلك ، لم تضع حكومة روما هذه المطالب في قالب رسمي ، بل عمدت إلى التمثيل في إجماع حكومة باريس مطالبتها . وكان مسرح التمثيل قاعة البرلمان في روما ، وكان الممثلون وزير الخارجية وأعضاء مجلس النواب . وموجز المشهد أنه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ألقى الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا خطاباً سياسياً في مجلس النواب ، نوه فيه بـ « مطالب الشعب الإيطالي الطبيعية » وعند ما لفظ الوزير هذه الجملة ، وقف النواب وقفة رجل واحد صائحين : « نريد تونس وكورسيكا ونيس » ... وفي الأيام التالية أخذت الجوع الإيطالية تغلوف الشوارع مطالبة فرنسا بمطالب نوابها ، وقامت الصحافة الإيطالية وهي شبه رسمية تبرر موقف النواب ، وتوضح شعور الجماهير الإيطالية للمطالبة بحق طبيعي لها في الممتلكات الفرنسية الثلاث السالفة الذكر . ولم تكتف الصحافة الإيطالية

في بيان ما تدعيه حقاً لإيطاليا ، بل أخذت ولا تزال تأخذ في التشديد بفرنسا وانتقادات مرة ؛ فقابلتها الصحف الفرنسية بالمثل ، فنشأ بين البلدين جدل صحفي كان من تأثيره ازدياد توتر الملائق بين روما وباريس . وفي هذه الأثناء لم يرد الطلبة في فرنسا الوقوف موقف المتفرج ، بل قرروا الرد على المظاهرات الإيطالية ، فقامت جموعهم بمظاهرات في أنحاء المدن الفرنسية هائفة بهتافات تهكمية منها « صقلية وسردينيا لفرنسا » و « إيطاليا للنجاشي »

كان للمشهد التمثيلي في البرلمان الإيطالي وقع سيئ في الدوائر الفرنسية . وقد اهتمت حكومة باريس به اهتماماً كبيراً ، فدعا السيو بونيه وزير خارجية فرنسا سفير إيطاليا لقايلته في اليوم التالي للحادث ، وقابل السيو فرنسوا بونيه سفير فرنسا في روما الكونت شيانو في ٢ ديسمبر واحتج على حادث مجلس النواب الإيطالي ، فنفي الوزير مسؤولية الحادث عن حكومته بقوله « إن الحكومة الإيطالية لا تعدم مسؤولية إلا عن مصلحتها ومطالبها الرسمية »

لم تكتف الحكومة الفرنسية بهذا الرد ، وعولت على أن تبرهن أنها لا تهاون في مصالحها ولا تسمح بالتفكير في الاعتداء على أملاكها ، فردت على مظاهرة البرلمان الإيطالي المدبرة رسمياً ، بزيارة السيو دلاديه لكورسيكا وتونس في ٣ يناير سنة ١٩٣٩ ، بموكب عسكري ، فقبل فيها بترحاب عظيم . وقد هتف أهل كورسيكا وسكان تونس الفرنسيون بحياة فرنسا ، وأظهروا أنهم فرنسيون لا يريدون من جنسيتهم بديلاً . أما أهل تونس العرب فأكدوا — إن كان لا بد من المفاضلة بين فرنسا وإيطاليا — أنهم لا يترددون في التمسك بفرنسا ، ولا يقبلون قط الانتقال إلى الحكم الإيطالي . وزيادة على ذلك فقد صرح السيو دلاديه ، والسيو بونيه داخل البرلمان وخارجه ، أن الحكومة الفرنسية لن تتنازل عن شبر واحد من أملاكها

لم ترشح إيطاليا لزيارة السيو دلاديه لكورسيكا وتونس ، بل رأت فيها اعتداء صريحاً عليها وسيباً لزيادة توتر العلاقات بين الجارتين . كما أن تأكيد الدوائر المسؤولة في باريس برفض المطالب الإيطالية ، أغضب رجالات إيطاليا ومخافتها . فاشتدت في حملتها على فرنسا ، وحاولت إثبات عدالة تلك المطالب الطبيعية .

«ردو» في ١٢ مايو ١٨٨١ التي بموجبها قبل الحماية الفرنسية تأثرت إيطاليا من عمل فرنسا كثيراً ، واءتبرته اعتداءً على أمانها وعلى حقوقها الطبيعية ، حتى أنها لم تعترف بفتح فرنسا لتونس إلا عام ١٨٩٦ ، الذي به تم الاتفاق بين باريس وروما على منح الرعايا الإيطاليين البالغ عددهم حينئذ ٥٥٠٥٧٢ إيطالياً ، امتيازات خاصة ، يحافظ الإيطاليون بموجبها على جنسيتهم

وقد تجدد الخلاف بين فرنسا وإيطاليا فيما بعد الحرب العالمية ، بسبب الحماية الإيطالية في تونس ، تلك الحماية البالغ عددها الآن نحو مائة ألف إيطالي تقريباً ، مقابل ما يزيد على مائة وعشرة آلاف فرنسي ، عاشرين بين مليونين ونصف من العرب . وأخذ هذا الخلاف يتفاقم حتى أن الصحف أخذت تتحدث عام ١٩٣١ عن احتمال وقوع حرب إيطالية فرنسية ، وظل توتر العلاقات بين الجارتين شديداً حتى ٧ يناير ١٩٣٥ ، وهو التاريخ الذي تم فيه الاتفاق بين السنيور موسوليني والسيو لافال على تسوية الخلاف القائم بين الحكومتين

نالت إيطاليا ، بموجب هذا الاتفاق ، لرعاياها في تونس امتيازات جديدة . فالإيطاليون الذين يولدون في تونس قبل ٢٨ مارس سنة ١٩٤٥ يحافظون على جنسيتهم الإيطالية ، والذين يولدون بين ١٩٤٥ و ١٩٦٥ يحق لهم اختيار الجنسية الفرنسية ، وأما الذين يولدون بعد ١٩٦٥ فيخضعون للقانون العام . وأما المدارس الإيطالية فتحافظ على وضعها الحالي حتى عام ١٩٥٥ ، ومن ثم تصبح تحت الرقابة الفرنسية . وفي هذا الاتفاق أيضاً قام السيولا لافال بتنفيذ البند ١٣ من اتفاق لندن عام ١٩١٥ ، الذي بموجبه تعهدت فرنسا بتمويض إيطاليا ببعض الزايات الاستعمارية نظير دخولها الحرب ضد ألمانيا ، وذلك بالتخلي لإيطاليا عن منطقة تسمى البالغة مساحتها ١١٤ ألف كيلومتر مربع في صحراء أفريقيا ، وبالتنازل عن جزيرة دوميرا في البحر الأحمر ، وعن قسم من الساحل الصومالي الفرنسي المواجه لباب النذب ، وعن عدد من أسهم سكة حديد جيبوتي — أديس أبابا . وظن حينئذ أن هذا الاتفاق وضع حداً للخلاف بين الجارتين .

غير أن تطور الحالة الدولية ، وطموح إيطاليا إلى سيادة

لم تكن نيس وكورسيكا يوماً ما تابعتين لإيطاليا الحديثة ، إذ أن نيس ومقاطعة سافوا كانتا من أملاك الدون دي سافوا وجزءاً من مملكة سردينيا . ولما قام الملك فيكتور عمانوئيل ووزيره كافور بتوحيد إيطاليا ، احتاج إلى مساعدة فرنسا لهما ففاوضا نابليون الثالث في مساعدتهما على إخراج النمساويين من اللومباردي وفي موافقته على توحيد البيمون مع الدول الوسطى . ووعدها مقابل ذلك بالتنازل لفرنسا عن نيس ومقاطعة سافوا . فتم الاتفاق بينهم على ذلك عام ١٨٦٠ . وعندما جرى استفتاء التنازل لفرنسا في ١٥ أبريل عام ١٨٦٠ ، كان ٢٥٧٤٣ صوتاً معبدين الانتقال و ١٦٠ صوتاً فقط ضد التنازل .

أما كورسيكا فقد كانت تابعة لجنوا منذ القرن الخامس عشر حتى عام ١٧٦٨ ، الذي فيه باعت جنوا سيادتها على هذه الجزيرة لفرنسا . ومنذ ذلك التاريخ وكورسيكا جزء من فرنسا .

وأما تونس فقد تدخلت فيها الدول الاستعمارية عن طريق قرض الأموال لها . ثم تدرعت هذه الدول كعادتها باضطراب الأحوال المالية والإدارية ، وفرضت على تونس عام ١٨٦٩ رقابة مالية قوامها ممثلون لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وأخذت هذه الدول الثلاث تتنافس وتسمى كل منها بأن يكون لها القسم الأول من التدخل في شؤون تونس ونشر نفوذها عليها . وكانت إيطاليا تأمل في احتلال تونس وجعلها مستعمرة لها . ولما أرادت تنفيذ رغبتها ، أبدت ما عزمته عليه لانكترا لأخذ موافقتها ، فأجاب رئيس وزارتها حينئذ ، أن بريطانيا العظمى لا ترى بعين الارتياح ساحل تونس وساحل صقلية في يد حكومة واحدة . ولا تزال بريطانيا تحتفظ بهذه السياسة حتى الآن حفظاً لسلامة طرق المواصلات في البحر الأبيض المتوسط . وكانت فرنسا ترغب فيما كانت ترغب فيه إيطاليا من ضم تونس إليها ، فاتفقت مع بريطانيا بأن تترك لها حرية العمل في تونس نظير موافقة فرنسا على ضم انكترا جزيرة قبرص

وفي عام ١٨٨١ سارت قوة عسكرية فرنسية إلى داخل تونس بحجة مطاردة بعض القبائل التي اعتدت على حدود الجزائر ، وأخذت تتوغل في البلاد التونسية وتستولي عليها ... فاضطر «باي» تونس إلى الزول عند رغبة النزاة ، وتوقيع معاهدة

وهي تقول إنه إذا كان اتفاق ١٩٣٥ لا يلائم أحوال إيطاليا الحاضرة، فإن اتفاقات ١٨٩٦ بشأن الإيطاليين في تونس لم تعد ملائمة للحالة الحاضرة أيضاً، ولذلك يكون لفرنسا الحق في وضع نظام جديد للرعايا الإيطاليين فيها. أما مسألة المقوبات فمن نكران الجليل التحدث عنها، لأنه لولا ولاء حكومة باريس للاتفاق الذي عقد مع حكومة روما لما تمكن السنيور موسوليني قط من اكتساح الحبشة وإيجاد الإمبراطورية الإيطالية

أما ما هي المطالب الرسمية الإيطالية فلم تعلنها بعد حكومة روما، وهي تقول إنها ستقدم بها إلى فرنسا في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة. غير أننا نستبعد أن تكون نيس وكورسيكا من ضمن هذه المطالب. وإن ما تطمح فيه إيطاليا على ما يظهر هو الاستيلاء على تونس، أو جعلها منطقة حرة على مثال طنجة والاشتراك في إدارة قناة السويس، والاستيلاء على خط حديد جيوتو - أديس أبابا، وعلى جيوتو نفسها أو الاشتراك في استعمال مينائها من غير مقابل.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الصحافة الألمانية، الناطقة بلسان حكومة الرايخ بصورة غير رسمية، تؤيد إيطاليا في موقفها. وقد ذكر الهر هتلر موقف بلاده تجاه إيطاليا في خطابه الذي ألقاه في ٣٠ يناير، ومما جاء فيه أنه «إذا كان يراد إثارة حرب تحت أي ستار كان ضد إيطاليا فإن الواجب يدعُر ألمانيا إلى الوقوف بجانب صديقتها».

ومما لا شك فيه أن إثارة السنيور موسوليني الخلاف الاستعماري مع فرنسا من جديد، هو نتيجة لاتفاق مونيخ، وأن زعيم إيطاليا ما كان يجرؤ على ذلك لو أن فرنسا في السكينة الدولية التي كانت فيها قبل تضحية تشيكوسلوفاكيا. فالسنيور موسوليني أراد الاستفادة من ضعف فرنسا بسبب انهيار ما كانت تعتمد عليه من نظام التحالف بعد اتفاق مونيخ. ورأى في زيارة المستر تشمبرلين فرصة سانحة لمساعدته على تحقيق ما يريد من فرنسا، لأنه كان يعتقد أن بريطانيا ترى من الحكمة توطيد صداقتها مع إيطاليا بالنصح لفرنسا بإثارة خطة المسألة على العمل على تهديد روح ميونيخ والقضاء عليها

البحر الأبيض المتوسط، أدبا بالسنيور موسوليني إلى تجديد الخلاف مع فرنسا على بساط المطالب الاستعمارية. ولم يكن في الواقع الداعي لهذه المطالب سبباً تاريخياً، أو حرصاً على تطبيق حق تقرير المصير، وإنما هو سبب حربي

فلكورسيكا أهمية كبيرة في نظام الدفاع الفرنسي، كما أن بيزرت الواقعة في غربي تونس هي الميناء الحربي الرئيسي للأسطول الفرنسي في شمال أفريقيا. فوضع إيطاليا يدها على كورسيكا يضعف وضعية فرنسا الحربية في البحر الأبيض المتوسط ويزيد في أهمية المواقع الإيطالية الحربية. وأما استيلاء إيطاليا على تونس فمعناه، زيادة على إضعاف فرنسا، تمكنها من وضع رقابتها التامة على القسم الضيق من البحر الواقع بين تونس وصقلية، والذي لا تزيد مسافته بينهما على ٩٠ ميلاً، ولا سيما أن جزيرة بانتلاريا الإيطالية قد حصنت تحصيناً حربياً عظيماً. وبذلك تتمكن إيطاليا من شطر البحر الأبيض المتوسط إلى شطرين، ومن قطع المواصلات بين قسميه، وفي ذلك ما فيه من الأخطار الفادحة على أملاك فرنسا الآسيوية والإفريقية الشرقية، وعلى الإمبراطورية البريطانية. ومن الغريب أن بعض الصحف الإيطالية لم تحف هذا السبب، إذ قالت: إن إيطاليا لن تتنازع عن المطالبة بكورسيكا وتونس لأن وجودها في يد فرنسا خطر عليها...

ولكيما يكون لإيطاليا عذر قانوني في تجديد الخلاف مع فرنسا ومطالبتها بمزايا استعمارية جديدة، نقض السنيور موسوليني معاهدة ١٩٣٥، وذلك بتبليغ الكونت شيانو في ٢٢ ديسمبر السيو فرانسوا بونيه أن حكومته لا تمد المعاهدة الفرنسية الإيطالية التي عقدت عام ١٩٣٥ نافذة، لأنها لا تتفق مع مقتضيات الحالة الحاضرة، ولأن فرنسا لم تنفذها ولم تحافظ على نصوصها أو روحها بل اشتركت في المقوبات الاقتصادية التي وضعتها عصبة الأمم على إيطاليا خلال الحرب الحبشية. على أن فرنسا متمسكة باتفاق ١٩٣٥ الذي سوى في نظرها كل أسباب الخلاف بينها وبين إيطاليا، بدليل توقيع الحكومة الإيطالية رسمياً عليه في ٧ يناير سنة ١٩٣٥، والتصريحات التي أفشى بها السنيور موسوليني في ليثوريا يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وجاء فيها قوله: «إن مشاكل إيطاليا في القارة الإفريقية حلت كلها حللاً نهائياً مشرفاً»

أن بريطانيا تشارك فرنسا في وجهة نظرها ، ويستطيع السنيور موسولينى أن يتحقق ذلك بنفسه ، إذا رأى قائدة من مفاتيحة الوزراء البريطانيين في هذا الصدد

وقبل أن يزور المستر تشمبرلن روما زار باريس وتحدث مع وزارتها ، وفي هذه الزيارة أكد للسيو دلاديه أنه لا يريد التوسط في الخلاف القائم بين روما وباريس . فكان ذلك خيبة للآمال التي كان السنيور موسولينى يعقدها على توسط المستر تشمبرلين ، وصدمة للدول التي كانت تعمل على التفريق بين لندن وباريس .

أما محادثات روما فقد فشلت فشلاً تاماً في جميع المسائل التي طرحت على بساط البحث . وكان هذا الفشل نجاحاً باهراً من وجهة نظر بريطانيا وفرنسا ، لأن تلك المحادثات لا تعد ناجحة في نظرها إلا إذا فشلت . وكل ما استفيد من هذه المحادثات هو إدراك انكثرت أن المستقبل قائم على رغم إظهار إيطاليا نيات سليمة ، وتأكد إيطاليا من متانة التضامن الفرنسي الانكليزي ، وأنه ليس من السهل زعزعته ولا الحفر تحته .

وفشل هذه المباحثات جعل جريدة « تفرافو » ذات العلاقات الوثيقة بالكونت شيانو تصرح بأن « ليس معنى تقض إيطاليا لاتفاق ١٩٣٥ أنها تريد الحرب ، بل معناه أنه يجب البحث عن اتفاق آخر . فالحكومة الفاشية لا تمارض في مباشرة مفاوضات جديدة ، ولكن ذلك يعد أمراً متمذراً في الجو الحالي » . وذلك الجو لم يصف منذ ذلك الحين بل تلبت غيومه ، فاشتد الجفاء ، وتعاضمت حلة صحف الطرفين ، مما جعل السنيور جايدا يشير إليها بقوله « إن المدافع ستطلق من تلقاء نفسها » على أن إيطاليا لم تفعل شيئاً لتحسين علاقاتها بفرنسا ، بل زادت الحالة خطورة بدعوة فرق من الإيطاليين لحمل السلاح ، وبمحدد فرق من الجيش الإيطالي في الحبشة قرب حدود الصومال الفرنسي ، مما جعل فرنسا ترسل فرقاً وبوارج حرية إلى جيبوتي . ولعل السنيور موسولينى يأمل نيل مطالبه عن طريق التهديد بالحرب ، وإرهاب الرأي العام .

فهل ينجح بذلك كما نجح المهر هتلر خلال شهر سبتمبر الفائت ؟

برسيف هيكيل

ولما كانت إيطاليا تعلم أن لا أمل لها في تحقيق مطالبها من فرنسا عن طريق المفاوضات المباشرة ، أرادت أن تنقل خلافها معها إلى مجال المسائل الدولية . وبما أنها متأكدة من مساعدة ألمانيا لها في مطالبها عملت على إقناع بريطانيا بمقعد مؤتمر ربايى لبحث هذه المطالب . ونقل إيطاليا مطالبها إلى مجال المسائل الدولية وجعلها من اختصاص المؤتمرات الدولية ، أعلنت أن اعترافها بالحماية الفرنسية على تونس كان مقيداً باحترام حقوق الإيطاليين في البلاد التونسية . وبما أن فرنسا لم تحترم هذه الحقوق فقد أصبحت إيطاليا في حل من الاعتراف بالحماية الفرنسية . وترى أنه من الواجب على الدول الأخرى ألا تكون مقيدة بهذا الاعتراف . وقامت الصحافة الإيطالية تؤيد هذه النظرية وتمهد الرأي العام الدولي لتجديد عقد مؤتمر ربايى حفظاً للسلام ، وحرصاً على إيجاد التفاهم بين الدول الأوربية الكبرى . تحملت حينئذ الصحافة الفرنسية على هذه النظرية وأكدت أن مثل هذا المؤتمر لن يعقد لبحث المطالب الإيطالية ؛ وإن عقد فلن تشترك فيه فرنسا . وعلى أثر ذلك أخذت الصحافة الإيطالية تلفت النظر إلى أن في نية بريطانيا التوسط لتسوية النزاع الإيطالي الفرنسي . وكان السنيور موسولينى يعلق أهمية كبرى على زيارة المستر تشمبرلين للعاصمة الإيطالية ؛ فخشيت الحكومة الفرنسية من أن يتمكن زعيم إيطاليا من الضرب على الوتر الحساس عند رئيس الوزارة البريطانية ، ومس نقطة الضعف فيه ، فيحمله على التوسط كما حمله المهر هتلر على ذلك في المسألة التشيكوسلوفاكية

وللحيلولة دون ذلك قابل السيو كوربان سفير فرنسا في لندن اللورد هاليفاكس ، وأعلمه أن فرنسا ترى أن المطالب الإيطالية من الشؤون التي يجب أن تسوى بينها وبين إيطاليا وحدها ؛ وأن فرنسا لا توافق ، وعلاقتها سيئة مع حكومة روما ، على منح إيطاليا شيئاً ما بقناة السويس . وفي ١١ يناير يوم وصول المستر تشمبرلن واللورد هاليفاكس باريس في طريقهما إلى روما نشرت جريدة « الطان » الناطقة بلسان وزارة الخارجية الفرنسية أن لا وساطة هناك ، لأن فرنسا لن تسمح بأى مناقشة دولية عند ما يتعلق الأمر بمصالحها الحيوية ووحدة إمبراطوريتها ، وهي لن تشترك في أية مساومة رابعة أو ثلثية في هذا الموضوع . ومن الأكيد